International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 3 Issue 11, November – 2019, Pages: 37-53

Discourse on National Identity Education in Palestinian Educational Policy Documents

Mahmoud Mohammed Alddah
Director of the Educational Environment Foundation

Abstract: *This study aimed at recognize how the Palestinian educational politics adopting for education discourse for national identity, in it's three aspects:Arabism aspect, Islamic aspect and the Palestinian aspect.*

Documental qualitative context analysis was used, that's speech Palestinian educational politics, returning frame document for improving Palestinian curricula, and freedom advertisement document, further more the basic rule of Palestinian editing, and the first Palestinian curricula plan. For addition for finding how many adopting for national identity and in the same frame. It be used critical reading in it's three levels; copying, pronouncing and finding up.

This study arrived to that Palestinian educational politics in it's all mention documents are adopting this educational discourse enrichment of national identity thronging making change of Palestinian education system which was in the past. This command forced to make suitable changes for improving types of education, and it's system in addition it's curricula.And in highlighted its characteristics, for motivating the national unity and ending this dividing units to make one national identity.

Features this politic uniting all curricula for all Palestinian schools and making the curricula adapting our now reality. And for keeping up pumping age of knowledge and technology changes and basting high values and virtue in Palestinian society and for economic and social commission for Palestinian society.

خطاب التربية على الهوية الوطنية في وثائق السياسة التعليمية الفلسطينية

أ. محمود محمد الددح

مدير مؤسسة البيئة التربوية

ملخص الدراسة:

سعت الدراسة إلى استقصاء مدى تبنى السياسة التعليمية الفلسطينية لخطاب التربية على الهوية الوطنية، والخطاب التربوي إجرائياً في هذه الدراسة يعني كافة أشكال التعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية بأبعادها الثلاثة، البعد العروبي والبعد الاسلامي والبعد الفلسطيني وذلك من خلال تحليل مضمون الدوال اللفظية للوثائق التالية والتي تعبر عن السياسة التعليمية الفلسطينية: وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الفلسطينية. ووثيقة إعلان الاستقلال. والقانون الأساسي الفلسطيني المعدل. وخطة المنهاج الفلسطيني الأول.

حيث تم استخدام منهج تحليل المضمون الكيفي الوثائقي (Documental Qualitative Context Analysis) للدوال اللفظية للوثائق، وذلك للكشف عن مدى تبنها لأبعاد الهوية الوطنية، وفي الإطار نفسه، فقد تم استخدام القراءة الناقدة بمستوياتها الثلاثة: الاستنساخية، والاستنطاقية، والاستكشافية، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة التعليمية الفلسطينية بكل وثائقها المذكورة تبنت خطاباً تربوياً ثرياً بالهوية الوطنية من خلال إحداث تغيير في نظام التعليم الفلسطيني الذي كان سائداً في الماضي، الأمر الذي فرض تغييرات ملائمة لتحسين نوعية التعليم، وأنظمته، ومناهجه، والذي من أبرز خصائصه العمل على تعزيز الوحدة الوطنية وانهاء الانقسامات وترسيخ الهوية الوطنية، ومن ملامح هذه السياسة توحيد المناهج لجميع المدارس الفلسطينية وتكييف المنهاج لمواءمة الواقع الحالي؛ ومواكبة عصر الانفجار المعرفي والمتغيرات التكنولوجية وترسيخ القيم العليا في المجتمع الفلسطيني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

المقدمة:

لقد أصبحت التربية عاملاً أساسياً من عوامل الارتقاء والتقدم، في عصر أصبحت فيه درجة التطور لا تقاس فقط بالأرقام الاقتصادية، بل بمدى ممارسة المواطن لحقوقه الوطنية والتشبع بها سواء أكانت تلك الحقوق اقتصادية، أم اجتماعية، أم سياسية، أم ثقافية، فمثل هذه التربية تكتسب اليوم أهمية بالغة لمصير ومستقبل الأجيال في بناء المجتمع وديمومته لكونها شرطاً أساسياً لتحقيق الانتماء الوطني والتنمية الشاملة

المستدامة، بمعنى آخر هي ضرورة وطنية، ولعله انطلاقاً من هذا الدور الذي تلعبه التربية في بناء شخصية الفرد، بوصفه رأس المال البشري في كل المشاريع التنموية؛ فقد اتجه الاهتمام نحو تثبيت دعائم هذه التربية داخل السياسات التربوية، بتوجه واختيار رسمي يجد طريقه اليوم إلى المدارس بشكل منهجي وإرادي، ليستهدف ترسيخ أسس الهوية الوطنية من خلال فلسفة تربوية واضحة وإجراءات تنفيذية مصاحبة لها(الددح،2019).

وتتمثل السياسة التعليمية في فلسطين في العديد من الوثائق والقرارات والمواد والقوانين، والتي منها وثيقة الإطار المرجعي للمناهج الفلسطينية(2017)، ووثيقة إعلان الاستقلال المعلنة في الجزائر (1988م)، والقانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام (1998م)، وخطة المنهاج الفلسطيني الأول للعام (1998م). (اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم،2019).

وإذا كان النظام التربوي التعليمي الفلسطيني يلعب الدور الأبرز في بناء سلوكيات الأفراد وترسيخ الفكر الوطني بوعائه التربوي العام، فإن الأمر سيكون مبعثاً للتساؤل حول فاعلية هذا النظام في ترسيخ معالم الهوية الوطنية، والذي لا يستقيم إلا باستقامة النظام التربوي الرامي إلى البناء حال استناده إلى عملية تربوية سياسية وثقافية شاملة مبنية على خلفيات ومرجعيات واضحة، ومستندة من جهة إلى أحدث النظريات العلمية والتربوية والنفسية التي يراعى معها مكونات النظام التعليمي العام بالدولة، ومستندة من جهة أخرى إلى مناهج تربوية قويمة كفيلة بتحقيق أهداف التربية الوطنية، وهي أمور إن دلت على شيء فإنها تدل على الدور الكبير الذي تلعبه السياسات التربوية في عمليات بناء الفرد وتعزيز مضامين التربية الوطنية لديه (الأستاذ، 2013).

ويتناول هذا البحث التربية على البعد الوطني في السياسة التعليمية في فلسطين. من خلال تحليل الوثائق الرسمية للسياسات التعليمية، المتمثلة في وثيقة الإطار المرجعي للمناهج الفلسطينية(2017)، ووثيقة إعلان الاستقلال المعلنة في الجزائر (1988م)، والقانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام (1998م)، وخطة المنهاج الفلسطيني الأول للعام (1998م).

حيث ما من شك أن تطوير جوانب حياتنا المختلفة: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والدينية مرهونة بقدرتنا على تطوير سياساتنا التعليمية التي تترجم في منهاجنا الدراسي، ذلك ان المناهج هي المفتاح الحقيقي والمدخل السليم لإحداث أي تطور في المناحي السابقة(الأستاذ ومطر، 2014). وهذا بالطبع يؤكد الأهمية البالغة للرقي بالمنهاج الدراسي كونه مرتبطاً ببناء الإنسان، حيث يدرك الشعب الفلسطيني أن التعليم هو الأداة الأساسية في التنمية الشاملة للمجتمع، ويتعامل معها على أسس مناسبة، ويدرك أيضاً أن المناهج هي أداة التعليم في تحقيق أهدافه، ومن هنا جاءت وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج التي أعدتها اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم في فلسطين، حيث استند إعداد هذه الوثيقة إلى مرجعيات أساسية تمثلت في وثيقة إعلان الاستقلال. والقانون الأساسي الفلسطيني المعدل، وخطة المنهاج الفلسطيني الأول، وما أقرته منظمة التحرير الفلسطينية من مواثيق وطنية وأممية.

وفى ضوء ذلك تبدو الحاجة ملحة للوقوف على معالم الهوية الوطنية لهذه الوثائق بمضموناتها ومرجعياتها باعتبارها وثائق تعبر عن السياسة التعليمية في فلسطين، وبالتالي فهي تستحق الاهتمام والدراسة.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، فقد تعددت الدراسات والأدبيات التي ركزت على الهوية الوطنية وأبعادها وملامحها وكذلك دور السياسات التعليمية في ترسيخها، ومن هذه الدراسات: دراسة الأستاذ(2019) التي هدفت إلى التعرف إلى كيفية توزيع أبعاد وتعبيرات الهوية الوطنية في كتب مناهج العلوم الفلسطينية للمرحلة الأساسية الدنيا، وبشكل محدد في المضمون اللفظي والبصري والتقويمي فيها، وكذلك الكشف عن الغائب فيها فيما يتعلق بالهوية الوطنية. وتوصلت إلى أن هناك تنوعاً في تعبيرات الهوية الوطنية في كتب العلوم للصفين الثالث والرابع التي بلغت (40) نمطاً تعبيرياً مختلفاً، وأن معظم تركيزها كان في بعدها الفلسطيني. وكذلك دراسة الربعاني (2017) التي اجريت في سلطنة عمان، وهدفت إلى تحديد اتجاهات طلبة ما بعد التعليم الاساسي نحو الهوية الوطنية، وتوصلت الدراسة إلى اعتزاز الطلبة بالهوية الوطنية، وحرصهم على تمثلها، كما اظهروا رفضهم بشدة لكافة السلوكيات التي تتنافى مع الهوية الوطنية. وكذلك دراسة اسكندر (2016) التي اجريت في العراق، وهدفت إلى التعرف على الاغتراب لدى طلبة الجامعة والتعرف على الهوية الوطنية والعلاقة الارتباطية بن الاغتراب والهوية الوطنية لديهم، وتوصلت الدراسة إلى ان طلبة الجامعة لا يشعرون بالاغتراب وان لديهم شعور بالهوية الوطنية، كما توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية بين الاغتراب والهوية الوطنية.

ودراسة زعموش (2011) التي اجريت في الجزائر، وهدفت إلى التركيز على اهمية برامج رياض الاطفال في بناء ملامح الهوية، وتوصلت الدراسة إلى تقديم توصيات واقتراحات تم تجسيدها في برنامج تعليمي للروضة يمكن ان يكون قاعدة لبناء هوية وطنية جزائرية بالشراكة مع برامج تعليمية في المستويات التعليمية اللاحقة. وكذلك دراسة عطا الله (2014) التي اجريت في مصر، وهدفت إلى تقديم تحليل لمنهاجي التاريخ والتربية الوطنية المعاصرين للتحقق من مدى تقيد المناهج بالمعايير الدولية المتعلقة بالحق في التعلم، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة احداث تغيير جذري في المناهج بحيث تظهر التزام مصر باتفاقياتها الدولية في وضوح اكبر وضرورة التزام الوزارة بالإصلاح التعليمي الشامل والعام. ودراسة المصري (2016) التي

اجريت في فلسطين، وهدفت إلى الوقوف على مدى تأثير وسائل الاعلام الرسمية في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية، وتوصلت إلى ضرورة قيام قناة فلسطين الفضائية بتناول القضايا الوطنية التي تخص القضية الفلسطينية والعمل على غرس حب الوطن والانتماء له. كذلك دراسة الخطيب (2012) التي اجريت في فلسطين أيضاً، وهدفت إلى الاجابة عن السؤال المركزي التالي: ما اثر المناهج (الفلسطينية و الاسرائيلية) في تبلور الهوية الوطنية وتشكلها لدى طلبة المدارس في شطري قرية برطعة (الشرقية والغربية)؟، وتوصلت الدراسة إلى تباين المناهج الفلسطينية في تعرضها للهوية الوطنية الفلسطينية، فمنها ما كان له دور فعال في تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية، ومنها ما كان مرتبكاً في طرح القضايا الوطنية، ومنها ما خلا مضمونها من تعزيز الوعي الوطني. ودراسة حماد (د. ت) التي اجريت في فلسطين أيضاً، وهدفت إلى طرح تصور لدور التربية في المحافظة على الهوية الفلسطينية واحداث تغيرات جذرية في نمط الحياة الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اجراء تغيير شامل للتعليم في فلسطين لجميع مراحله ومستوياته ومؤسساته لتجسيد الهوية والشخصية والكيان الفلسطيني. وكذلك دراسة مداد، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (2017) التي اجريت في سوريا، وهدفت إلى مقاربة مفهوم واشكاليات الهوية الوطنية السورية معرفياً وعملياً، وتوصلت الدراسة إلى ان الهوية ليست معطى نهائياً او تاماً او مقدساً، بل هي عرضة للمراجعة والنقد والتقويم لتصبح اكثر فعالية في توحيد المجتمع والدولة. ودراسة مكاوي (Makkawi,2004) التي أجريت في فلسطين على الطلاب الفلسطينيين النشطاء في الجامعات الإسرائيلية. حيث توصلت إلى وجود دور حيوي للحركة الطلابية كسياق اجتماعي وطني في ضوء استمرار ممارسات الهيمنة الإسرائيلية على التعليم الرسمي الفلسطيني الذي يساهم في تطوير الهوية الوطنية. وكذلك دراسة صباحين (2017 Subheyyin,) التي أجريت في الأردن حول القيم الوطنية المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الابتدائية العليا، وتوصلت إلى أن عدد القيم الوطنية المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الاساسية العليا يبلغ 319 قيمة وطنية. ودراسة السعوي (Alsoudi, 2017) التي أجريت في الأردن حول ملامح الهوية الثقافية الاردنية في كتب الدراسات الاسلامية للمرحلة الثانوية والمراحل الاساسية من خلال تحليل المحتوى ل (23) كتاب. وتوصلت إلى أن مجموع التكرارات المتعلقة بملامح الهوية الثقافية الاردنية بلغ (589) موزعة إلى على ابعاد مختلفة. ودراسة وانغ (2016 Wang,) التي أجريت في الصين لتتحرى الهوية الوطنية المتضمنة في الكتب. وخلصت الدراسة إلى أن تكرار المؤشرات المرتبطة ب "الأمة" فيما يتعلق بالصين يتجاوز بكثير عدد المؤشرات في البلدان الأخرى، مما يشير إلى أنه يمكن التأكيد على جوانب خمسة للهوية الوطنية الصينية أهمها اللغة الصينية الحالية. وكذلك دراسة هانغ (Hung, 2014) التي بحثت في مدى تطور الهوية الوطنية ومدى ادراك المعلمين للهوية الوطنية في المناهج الانجليزية والتايوانية سواء كانت مدنية او عرقية قومية. واستنتجت الدراسة وجود فجوة بين اراء المعلمين والمنهج الوطني. كذلك دراسة أوسلر (Osler,2011) التي حللت المواطنة في المنهج الرسمي في إنجلترا، لاستكشاف تصورات المعلمين عن المناهج الدراسية واحتياجات طلابهم كمواطنين وتوصلت إلى أن المعلمين يعكسون الأبعاد المحلية والوطنية والأوروبية والعالمية للمواطنة، معبرين عن القلق بشأن المواقف العرقية القومية لبعض الطلاب، فهم يعملون على التفاعل مع خبرات الطلاب وتوسيع نطاقها. ودراسة فوستر (Foster, 2007) التي توصلت إلى أن الهوية الوطنية الفلسطينية لم تتطور كمنتج عرضي للتطورات التاريخية الخارجية (مثل الصهيونية أو الاستعمار البريطاني)، بل من خلال جهد موجه من قبل الطبقة الفكرية الفلسطينية لإعطاء المجتمع العرقي وعي بالمواطنة الفلسطينية.

أما الدراسات التر اهتمت بدور السياسة التعليمية في تكريس الهوية الوطنية فمنها دراسة عبد الرحمن (2010) التي هدفت إلى التعرف على دور التعليم في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية، وتوصلت إلى أن دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية والتنمية السياسية كان متوسطاً. وأيضاً دراسة حمدان (2008) التي هدفت إلى معرفة أثر إصلاح التعليم الجامعي في تنمية مفهوم الهوية الوطنية، وتوصلت إلى أن تشكيل الهوية الوطنية لا يمكن أن يتم دون دور المؤسسة التربوية بكافة عناصرها. وكذلك دراسة جاد الكريم(2013) التي هدفت إلى تحليل اتجاهات السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الثانوي في مصر في الفترة من (1990- 2010م)، وانتهت الدراسة إلى ضرورة إصلاح التعليم الثانوي. ودراسة عدلي، وآخرون(2010) التي استهدفت تحليل السياسة التعليمية في مصر، والتحديات التي تواجه المجتمع المصري في التوجه نحو متطلبات اقتصاد المعرفة، ومدى ملاءمة التعليم لاقتصاد المعرفة. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات بعضها يتعلق بالنظام التعليمي وحرية التعبير عن الرأي والمناهج، وأخرى خاصة ببحوث السياسات التعليمية. ودراسة جمعة (2009) التي هدفت إلى تحليل وتقويم السياسة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1981 م، كما هدفت إلى التعرف على أهداف وسياسات وفلسفة التعليم الأساسي. وكانت من أبرز نتائج هذه الد ا رسة أن سياسة التعليم الأساسي في مصر متقلبة وليست مستقرة، وأن السياسة التعليمية ومجالات التعليم يتولاها غير المتخصصين في أمور التعليم. وكذلك دراسة عبد الوهاب (2016) التي هدفت إلى الوقوف على السياسة التعليمية في الجزائر وأثرها على الهوية الوطنية من خلال التتبع التاريخي والقانوني لها، حيث ورثت الجزائر بعد الاستقلال منظومة تعليمية منهارة، مما جعلها تستعين بالدول المجاورة مثل: مصر، وسوريا لإصلاح المنظومة التعليمية. وفي سنة 1976 إنتهجت الدولة سياسة تعليمية أصيلة حيث أعطت صورة جديدة للهوية الجزائرية والمتمثلة في الإسلام واللغة العربية

وتعريب المناهج في كافة المستويات التعليمية، بعدها مرت بعدة إصلاحات وصولاً إلى إصلاحات 2003 والتي أعطت بعداً جديداً للهوية الجزائرية المتمثل في البعد الأمازيغي إضافة إلى البعد العربي و البعد الإسلامي. كذلك دراسة ريشا(2014) التي استهدفت تسليط الضوء على أهمية التّربية المدرسيّة ودورها في بناء هويّة المتعلّمين اللّبنانيّين الوطنيّة، وبلورة عناصر الهويّة اللّبنانيّة ومختزناتها التّاريخيّة الكامنة والظّاهرة في السّياسة التّربويّة والمنهج الرّسميّ وتتبّع مسارها في مختلف أبعاد المنهج الرّسميّ الفعليّ والخفيّ. اتّخذ البحث مادّتي اللّغة العربيّة وآدابها والتربية الوطنيّة والتّنشئة المدنيّة نموذجاً للدّراسة. وأظهرت أنّ المنهج الرّسميّ بصياغته الفضفاضة، قصّر في مهمّة رسم الهويّة الوطنيّة الموحّدة الّتي أوصت بها السّياسة التّربويّة. وفشل المنهج الفعليّ في تحويل صورة الهويّة الوطنيّة الّتي أنتجها المنهج الرّسميّ، الى عناصر مميّزة فجاءت فاعليّته ضعيفة. وأثبت البحث وجود منهج خفيّ يتمثّل بالمعلّم والبيئة المدرسيّة، يحكم التّربية على الهويّة الوطنيّة في لبنان، ويوجب إعادة النّظر في السياسة التّربويّة. وأيضاً دراسة أندراوس (2000) التي هدفت إلى تحليل السياسات التعليمية في مصر منذ صدور دستور 1923 في ضوء السياق السياسي والاجتماعي المصري خلال فترة الدراسة لتحديد أبرز الفجوات بين النظرية والتطبيق في الفترات المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة التعليمية لم تحقق أهدافها في تلك الفترة مثل تعميم التعليم الابتدائي، ولم تعنَ بمخرجات التعليم الفني، وعدم تحقيق تكافؤ الفرص. ودراسة جمعة (2009) التي هدفت إلى تحليل وتقويم السياسة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1981 م، كما هدفت إلى التعرف على أهداف وسياسات وفلسفة التعليم الأساسي .وكانت من أبرز نتائج هذه الدراسة أن سياسة التعليم الأساسي في مصر متقلبة وليست مستقرة، وأن السياسة التعليمية ومجالات التعليم يتولاها غير المتخصصين في أمور التعليم. ودراسة السعي (2012) التي هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية وضع إطار لسياسة تعليمية تلبي مطالب المجتمع، وتحقق إصلاحاً تعليمياً في مصر، والتعرف على الإطار المفاهيمي التربوي الحاكم لأدبيات السياسة التعليمية، والكشف عن توصيات السياسة التعليمية في مصر منذ عام 1952 حتى عام 2010 م، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة التعليمية في مصر لا تعبر عن رغبات الشعب المصري بقدر ما تعبر عن التوجه السياسي للقيادة الحاكمة. وكذلك دراسة شعلان (2010) التي هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق السياسة التعليمية في إدارة المدرسة الثانوية العامة المصرية للجودة الشاملة، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها الحث على التشريع الصحيح، واستخدام المؤشرات المستقبلية والتنبؤية للتعليم، واعتبار إصلاحات التعليم الثانوي أولوية سياسية.

ويلاحظ من الدراسات السابقة، أنه على الرغم من تعدد الدراسات التي ركزت على الهوية الوطنية، إلا إن الدراسات المتعلقة بدور السياسة التعليمية في ترسيخ الهوية الوطنية كان قليلاً إلى حد ما، الأمر الذي يجعل الدراسة الحالية واجبة وتستحق الاهتمام، خاصة وأن القضية الوطنية للفلسطينين وتشكيل هويتهم الوطنية تحتاج إلى متابعة على الدوام، لرصد كل ما من شأنه إضعاف الوازع الوطني وطمسه من قبل الاحتلال الذي لا يكل ولا يمل في محاولاته لتهويد كل شيء وطني وفلسطيني. الأمر الذي يضع السياسة التعليمية الفلسطينية في دائرة الضوء للقيام بدورها العظيم في التصدي لمحاولات المحتل لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية.

في ضوء جميع هذه المنطلقات والمرتكزات، جاءت هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى تتبنى السياسات التعليمية في فلسطين خطاب التربية على الهوية الوطنية؟

وفي ضوء هذا السؤال، اشتقت الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما ملامح الخطاب التربوي القائم على تكريس الهوية الوطنية الذي تبنته السياسة التعليمية الفلسطينية؟
2. إلى أي مدى تعكس وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الفلسطينية مضامين التربية على الهوية الوطنية؟
3. إلى أي مدى تتضمن وثيقة إعلان الاستقلال المعلنة في الجزائر بتاريخ: 1988/11/15م مضامين التربية على الهوية الوطنية ؟
4. إلى أي مدى تعبر وثيقة القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003م مضامين التربية على الهوية الوطنية؟
5. إلى أي مدى تتبنى خطة المنهاج الفلسطيني الأول مضامين التربية على الهوية الوطنية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى استقصاء مدى تبنى السياسة التعليمية الفلسطينية لخطاب التربية على الهوية الوطنية، وذلك من خلال تحليل مضمون الدوال اللفظية لكل مما يلي:

أ. وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الفلسطينية.

ب. وثيقة إعلان الاستقلال.

ج. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل.

د. خطة المنهاج الفلسطيني الأول.

تعريف المصطلحات:

السياسة التعليمية الفلسطينية:

ويقصد بها مجمل ما أصدرته وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية من الوثائق والقرارات والمواد والقوانين والتشريعات، وتشمل: وثيقة الإطار المرجعي للمناهج الفلسطينية(2016)، ووثيقة إعلان الاستقلال المعلنة في الجزائر (1988م)، والقانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام (1998م)، وخطة المنهاج الفلسطيني الأول للعام (1998م). والتي ترسم المشهد التربوي الفلسطيني بشكل شمولي، لأجل تشكيل الوعي الفلسطيني التحرري وتحقيق البنية الكلية للإنسان الفلسطيني: الروحية، والعقلية، والجسمية، والنفسية، مما ينعكس على جميع المجالات القيمية للمجتمع الفلسطيني على كافة الأصعدة، وبما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الوطنية:

وهي وثيقة تربوية فلسطينية رسمية صدرت عن وزارة التربية والتعليم العالي في 2016، بعد أن تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني حيث أعدتها اللجنة المصغرة لتطوير المناهج، وأشرفت عليها اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم وصادقت عليها اللجنة الاستشارية للجنة الوطنية لاصلاح التعليم، فخرجت هذه الوثيقة ممهورة بالنسر والعلم الفلسطيني تعبيراً عن قيم التحرر والاستقلال والسيادة الفلسطينية. وجاء محتوى هذه الوثيقة في ثلاثة أقسام، تناول فيها القسم الأول رؤية الوثيقة ورسالتها ومرجعياتها ومبررات تطوير المناهج وكذلك الأسس العامة للمناهج المطورة. وتناول القسم الثاني غايات التربية والتعليم الفلسطينية ومراحل التعليم وأهدافه، كما تناول القسم الثالث منها المباحث الدراسية حسب الصف والمرحلة وأوزانها، وكذلك أسس التقويم الصفي.

وثيقة إعلان الاستقلال المعلنة في الجزائر (1988م):

وهي وثيقة وطنية تاريخية كتبها الشاعر محمود درويش وألقاها الرئيس ياسر عرفات حين أعلن استقلال دولة فلسطين وذلك في الجزائر عام 1988، وهي وثيقة تؤسس للدولة الفلسطينية الحرة المستقلة، وتعد مرجعاً أساسياً سياسياً واجتماعياً وثقافياً ووطنياً، وعلى الصعد الأخرى كافة، وتعكس هذه الوثيقة قيم الهوية الوطنية الفلسطينية والقيم الثقافية والحضارية والدينية للشعب العربي الفلسطيني.

القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام (2003):

وهو يعد المرجعية لمنظومة القيم التشريعية والقانونية لدولة فلسطين، بما يتضمنه هذا القانون من سياق فكري ووطني واجتماعي وثقافي.

خطة المنهاج الوطني الفلسطيني الأول للعام (1998م):

وهي وثيقة رسمية صدرت عن مركز المناهج الفلسطينية، تم اعتمادها من قبل المجلس التشريعي بتاريخ 1998/03/31م.

الهوية:

ويقصد بها جملة المعالم المميزة للشيء التي تجعله هو هو، بحيث لا تخطئ في تمييزه عن غيره من الأشياء ولكل منا كإنسان شخصيته المميزة له، فله نسقه القيمي ومعتقداته وعاداته السلوكية وميوله واتجاهاته وثقافته، وهكذا الشأن بالنسبة للأمم والشعوب، فهوية الشعوب ثوابتها التي لا تتجدد ولا تتغير. (علي، 1997).

خطاب التربية على الهوية الوطنية:

ويقصد بالهوية الوطنية الوعاء الوطني الكبير الذي يعترف ويوثق ويستوعب كل طوائف ومكونات المجتمع ويخلق منه كياناً كبيراً وقوياً يمثل الجميع ولا يقصي أو يلغي أحداً بل يقويه وينميه داخل الإطار الوطني العام الذي يقوي كل مكوناته. والهوية الوطنية الفلسطينية هي هوية الكل

الفلسطيني المعبرة عن الوحدة الوطنية الفلسطينية أرضاً وشعباً وتاريخاً وعادات وتقاليد وموروث إلخ، لأن الوطن هو الأرض والشعب والتاريخ معاً، والخطاب التربوي إجرائياً في هذه الدراسة يعني كافة أشكال التعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية بأبعادها الثلاثة، البعد العروبي والبعد الاسلامي والبعد الفلسطيني (الأستاذ، 2019).

منهجية البحث:

تم استخدام منهج تحليل المضمون الكيفي الوثائقي (Documental Qualitative Context Analysis) للدوال اللفظية للوثائق التالية التي تعبر عن السياسة التعليمية الفلسطينية، وذلك للكشف عن مدى تبنيها لأبعاد الهوية الوطنية:

أ. وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الفلسطينية.
ب. وثيقة إعلان الاستقلال.
ج. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل.
د. خطة المنهاج الفلسطيني الأول.

حيث اتبع الباحث " منهج تحليل المضمون " بمستواه الكيفي فقط الذي يدرس الظاهرة، فيقوم بتحليلها، مع بيان العوامل المؤثرة فيها، والظاهرة المراد بحثها هنا هي مدى تبنى السياسة التعليمية الفلسطينية لخطاب الهوية الوطنية، ومن ثم بيان أوجه النقد التي يمكن أن توجه إليه، في ضوء استقراء الواقع الفعلي لتطبيقات هذه السياسة، وما تنطوي عليه من مضامين مستقبلية.

وإذا كان تحليل المضمون الكمي يبحث في كمية تكرار وجود الظاهرة أو الصفة بينما يبحث تحليل المضمون الكيفي في إثبات وجود ظاهرة أو صفة معينة، أو غيابها في محتوى مادة اتصالية ما، وهذا ما يعرف بمؤشر المحتوى غير التكراري(Non-frequency Approach) ، حيث يتم استخدام التحليل الكيفي للمضمون لاختبار فروض معينة في مادة الاتصال، وكذلك يعد أداة للتنبؤ بمستقبل الظاهرة أو الصفة محل التحليل في حالتها الديناميكية، بهدف التوصل إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة في ضوء الخلفية الفكرية أو السياسية أو العقائدية التي تتبدى في المادة الاتصالية بشكل موضوعي، بعيدا عن إقحام مشاعر القائم بالتحليل أو انطباعاته الخاصة.

وبشكل عام يعد إتباع المنهج النقدي في الدراسات البحثية مطلب حتمي، حيث من الضرورة بمكان إحياء النقد كحركة بحثية جادة وخاصة في مجال الانسانيات بهدف تطويره وتنميته؛ ذلك أن التفكير بلغة السياقات Contexts بالإضافة إلى الفئات Classes يتيح فهم الوقائع الفردية، مؤكدين على رأي ليفين (Lewin) حول ضرورة استخدام تصورات القيمة والدلالة والموقف وعدم استبعاد الكيف في النظر إلى الوقائع ضمن سياقاتها.

وفي الإطار نفسه، فقد تم استخدام القراءة الناقدة للوثائق المذكورة بمستوياتها الثلاثة: الاستنساخية، والاستنطاقية، والاستكشافية، حيث تشير القراءة الناقدة الاستنساخية إلى الوقوف عند المستوى الظاهر المباشر لما يحمله نص معين، وتشير القراءة الناقدة الاستنطاقية إلى التأويل وإعادة تركيب الأفكار، أما القراءة الناقدة الاستكشافية فتعني باستكشاف الكيفية التي جاءت فيها الأفكار في سياق لحظة ما.

نتائج الدراسة:

إجابة السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على ما يلي:

ما ملامح الخطاب التربوي القائم على تكريس الهوية الوطنية الذي تتبناه السياسة التعليمية الفلسطينية؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم تحليل مضمون الدوال اللفظية لوثائق السياسة التعليمية الفلسطينية بقراءة كيفية ناقدة بمستواها الاستنطاقي، وتم التوصل إلى ما يلي:

أن مستقبل دولة فلسطين المستقلة كان رهيناً بنوعية السياسة التعليمية التي تتبناها السلطة الوطنية الفلسطينية لأجيالها القادمة، وذلك من خلال إحداث تغيير في نظام التعليم الفلسطيني الذي كان سائداً في الماضي، الأمر الذي فرض تغييرات ملائمة لتحسين نوعية التعليم، وأنظمته، ومناهجه، والذي من أبرز خصائصه العمل على تعزيز الوحدة الوطنية وانهاء الانقسامات وترسيخ الهوية الوطنية، ذلك من منطلق أن السياسة التعليمية الفلسطينية هدفت إلى تلبية حاجات المجتمع الفلسطيني واستجابت لطموحاته وساهمت في حل مشكلاته. ومن ملامح هذه السياسة ما يلي:

1. تجسيداً لمبدأ توحيد التعليم في فلسطين، تم توحيد المناهج لجميع المدارس الفلسطينية؛ حيث جاء التعليم الفلسطيني موحداً لجميع المتعلمين أينما كانوا، وكانت مهمة المنهاج تجاوز التجزئة لإنجاح الإندماج الوطني والوحدة التربوية.
2. تكييف المنهاج لمواءمة الواقع الحالي؛ ومواكبة عصر الانفجار المعرفي والمتغيرات التكنولوجية المتلاحقة. وكيفية التعامل معها. باعتبار المنهاج أرضية وليس سقفاً للمعرفة. لذا فإن ملاءمة المنهاج للواقع تساعد على ترابط المجتمع مع أجل تنميته.
3. ترسيخ القيم العليا في المجتمع الفلسطيني؛ ذلك من منطلق إن الاحتياجات الوطنية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية الحالية، بحاجة إلى ترسيخ مجموعة من القيم والمفاهيم تساعد في بناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وهذا بحاجة إلى منهاج فلسطيني تقوم مسئوليته التربوية على تربية الجيل الجديد على القيم الوطنية والقومية والدينية والإنسانية الواحدة.
4. التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني؛ من خلال إعداد منهاج فلسطيني يوظف القوى البشرية التي تمثل أداة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل استغلال الموارد المادية المتاحة في الوطن، وبما ينسجم وأولويات السلطة الوطنية وخطتها الرامية إلى بناء الوطن وإعماره.

ومن المضامين التي أوردتها خطة المناهج الفلسطينية (1998) حول تبني السياسة التعليمية في فلسطين لأبعاد الهوية الوطنية ما يلي:

- تسعى السياسة التعليمية الفلسطينية إلى تحقيق الهوية العربية الفلسطينية للفرد ضمن منظور حضاري عربي إسلامي، وعلى منهجية علمية تمكنه من تحقيق ذاته كفرد قادر على المشاركة والإنتاج وحماية دولته المستقلة وسيادة الشعب الفلسطيني على ترابه الوطني.
- تقوم السياسة التعليمية الفلسطينية على أسس فلسفية تنسجم مع فلسفة التربية التقدمية البراجماتية وتؤكد على ضرورة الجمع بين تحقيق ذاتية المتعلم وعضويته المسئولة في الانتماء لشعبه وأمته العربية.
- تقوم السياسة التعليمية الفلسطينية على نظام تربوي يؤكد على الممارسات الديمقراطية في تشكيل هيئاته المؤسسية وعلاقة أفراده والعاملين به، وفي اتخاذ القرارات وحماية الحقوق للعاملين والطلبة والدفاع عنها من خلال نقابات العاملين ومجالس الطلبة.
- تلتزم السياسة التعليمية الفلسطينية بنظام أخلاقي ينبع من الحضارة العربية الإسلامية ويلتزم بتبادل الخبرات الثقافية والعلمية والحضارية مع الأمة العربية من خلال مؤسساتها التربوية الرسمية، كما يلتزم بالتبادل الثقافي والحضاري مع المجتمع الدولي من خلال تفاعل نشط مع التطورات العلمية ومن خلال العضوية الفعالة في المؤسسات الثقافية والتربوية الدولية، كما تلتزم التربية الفلسطينية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- تتعامل السياسة التعليمية الفلسطينية في اختيار مناهجها وتصميم تلك المناهج وتنفيذها على أسس تربوية حديثة تتوخى تلبية احتياجات المتعلم وقدراته واستعداداته مع التأكيد على تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني وأن هذه المناهج تنفذ بشكل يمكن المتعلم من اكتساب المعرفة والمهارات والخبرات على أساس التعلم بالعمل، والتأكيد على أساليب التدريس التي تتيح للمتعلم فرصة التفاعل مع العملية التعليمية التعلمية من منطلق أن المعرفة أو القيم المرغوب بها لا تأتي ولا تكتسب بالتلقين بل هي نتائج مشاهدات عملية وتطبيقية وممارسات ذاتية، وأن العمليات العقلية توظف بالأصل للتعامل مع البيئة بطرق تؤدي وتهدف إلى النمو، وأن التربية تقوم على أساس الإرتباط بالتنمية أي إعداد الكوادر القادرة على المساهمة والإنتاج.
- ترى السياسة التعليمية الفلسطينية أن التحرر والاستقلال مفهوم ديناميكي في العملية التعليمية التعلمية غير منفصل عن مفهوم التنمية، يتوجه نحو بناء الحاضر من أجل مستقبل واعد، على أن يكون التعامل مع الحدث في أي معلومة أو خبرة أو مهارة تعاملاً واعياً للعلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل بشكل جدلي وليس على أساس خطي جامد.

إجابة السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على ما يلي:

إلى أي مدى تعكس وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الفلسطينية مضامين التربية على الهوية الوطنية؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم تحليل مضمون الدوال اللفظية للوثيقة بقراءة كيفية ناقدة استنساخية/ استنطاقية، وتم استقراء ما يلي:

يعكس مفتتح وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الفلسطينية (2016) مضموناً وطنياً يعكس فلسفة هذه الوثيقة، حيث جاء في أربع فقرات، ركزت فيه الفقرة الأولى على أهمية التعليم بشكل عام، وجاءت الفقرة الثانية لتركز على أبعاد التعليم الفلسطيني بشكل خاص وجاءت الفقرة الثالثة لتؤكد على أهمية التعليم كحق أساسي، وتناولت الفقرة الرابعة مناهج التعليم الفلسطيني في سياق هرمي قيمي متصل.

وجاءت الدوال اللفظية في الفقرة الأولى لتشير إلى أن التعليم يمثل الاستثمار الحقيقي في مستقبل الأمم والشعوب قاطبة، وهذه تعبر عن أن التعليم يعد قيمة تنموية واقتصادية بامتياز في مواجهة الفقر والتخلف، كما جاء فيها أنه الوسيلة الفعالة لإنجاز مفهوم الاندماج والانسجام بين مختلف أطياف المجتمع ومكوناته، وهذه أيضاً تعبر عن أن التعليم يعد قيمة مجتمعية تعزز الوحدة الوطنية في مواجهة التجزئة والتفتت، كذلك جاء فيها أنه يعمل على تهيئة الكوادر البشرية لإحداث التطور المنشود، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على قيم التغير والتطور في مواجهة القولبة والنمطية، وجاء فيها أيضاً أن التقدم والازدهار في مجالات الحياة يرتبطان بتطوير التعليم ومناهج التربية والتنشئة الوطنية والاجتماعية، وهذه تعبر أيضاً عن أن التعليم يؤكد على قيم الانفتاح الحضاري في مواجهة الانغلاق والجمود وقيم الحضور والإبداع في مواجهة التقليد والاستهلاك.

وجاءت الدوال اللفظية في الفقرة الثانية لتشير إلى أن التعليم في فلسطين بشكل خاص يعتبر رأس المال الحقيقي وخط الدفاع الأول، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على القيم التنموية والاستثمارية والاقتصادية من جهة، وال.قيم الوطنية والسياسية من جهة أخرى، وجاء فيها أن الشعب الفلسطيني كان دوماً رائداً في التعليم كونه قيمة عليا، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على قيم العزة والاعتزاز والهوية الثقافية الفلسطينية؛ وجاء فيها أيضاً أن التعليم أقرته الأديان السماوية وهذه تعبر قيميا عن أن التعليم يؤكد على القيم الايمانية في مواجهة الكفر، وجاء فيها أيضاً أن التعليم شرعته القوانين والمواثيق الدولية، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على قيم المدافعة، وجاء فيها أيضاً أنه يعزز تحقيق سائر الحقوق الأخرى؛ وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على القيم المرتبطة بحقوق الانسان وجاء فيها أيضاً أنه أحد الأسس والركائز التي تقوم عليها التنمية الشاملة بجميع أبعادها، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على قيم التنمية والاستثمار وجاء فيها أيضاً أنه لعب دوراً هاماً في ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية الجمعية للمجتمع والفرد في آن معاً، وهذه تعبر قيميا عن أن التعليم يؤكد على القيم الوطنية الثقافية، وجاء فيها أيضاً أنه يعمل على تعزيز التلاحم الاجتماعي فساهم في بناء المواطنة المسؤولة، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على القيم التي تعزز الوحدة الوطنية، وجاء فيها أيضاً أن ذلك يتم على أساس مبادئ احترام الكرامة الإنسانية والتنوع الثقافي وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على قيم الحضارة والحضور والديمقراطية.

وجاءت الدوال اللفظية في الفقرة الثالثة لتشير إلى أن التعليم حق، ووسيلة مهمة لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على القيم القانونية والحقوقية والحضارية، وجاء فيها أيضاً أنه الأداة الرئيسة التي تمكن الجميع، وخاصة الفئات المهمشة في المجالات المختلفة من النهوض بذاتها نحو الرفاهية، دون إقصاء لأحد أو لفئة دون أخرى، على قاعدة المساواة بين الجنسين، والعدالة والتسامح الديني، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، وجاء فيها أيضاً أن ذلك بهدف التوجه نحو بناء الدولة الفلسطينية الحديثة وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على قيم التحرر والاستقلال والسيادة من جهة وقيم العصرنة والحداثة والانفتاح والحضور الابداعي من جهة أخرى.

وجاءت الدوال اللفظية في الفقرة الرابعة لتشير إلى أن مناهج التعليم تستند إلى مرتكزات تمكنها من أداء وظيفتها الرئيسة في تقديم نموذج للفرد الذي يمتلك المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم بصورة كفايات، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على القيم العلمية والمعرفية، وجاء فيها أيضاً أنها تمكن الفرد من مواكبة المستجدات العالمية في المجالات المختلفة وبما ينسجم وعصر المعرفة، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على قيم المعاصرة، وجاء فيها أيضاً أنها تعمل على تنمية استعداد الفرد وميوله نحو الإبداع والابتكار، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على قيم الابداع، وجاء فيها أيضاً أنها تساهم في الانخراط في النسيج الاجتماعي، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على القيم الاجتماعية التي تعزز الوحدة الوطنية وجاء فيها أيضاً أنها تعمل على الانفتاح على الثقافات الكونية، بعيداً عن العزلة والانغلاق، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على قيم الحوار والانفتاح الحضاري في مقابل الريبة والتوجس، وجاء فيها أيضاً أن مناهج التعليم تجعل الفرد يعتز بهويته الوطنية وثقافته العربية الإسلامية مع احترام جميع الأديان والمعتقدات، وهذه تعبر عن أن التعليم يؤكد على القيم الثقافية والوطنية والدينية والايمانية والحضارية الاصيلة.(الأستاذ، 2017).

أما فيما يتعلق بالبعد الوطني في رؤية النظام التعليمي الفلسطيني، فتنص رؤية الوثيقة على ما يلي: نحو مجتمع فلسطيني يمتلك القيم والعلم والثقافة والتكنولوجيا لإنتاج المعرفة، وتوظيفها في التحرر التنمية (وثيقة الإطار المرجعي لتطوير المناهج الفلسطينية، 2016).

ويلاحظ على هذه الرؤية أنها عبارة قصيرة، محدودة الكلمات، لكنها مكثفة، تتضمن معاني كبيرة ومضامين عميقة، حيث ينطبق عليها تعبير النفري: كلما اتسعت الرؤية ضاقت العبارة. وبقراءة الدوال اللفظية لهذه الرؤية نستنبط مدلولاتها القيمية والوطنية،

حيث القيم سابقة العلم في هذه الرؤية؛ ذلك أن موضوع القيم يحتل مركز بناء شخصية الفرد، ومن قيم الفرد يتشكل الضمير الجمعي للأمة، فإذا صلحت القيم صلح الجسد كله، وفي فسادها فساده. فالقيم تعني الأخلاق، والأخلاق تسبق العلم، وهي التي توجهه نحو الخير والبناء وعمارة الأرض واستخلافها، والدليل على ذلك دعاء سيدنا إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام: ﴿ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ البقرة 129. ففي هذه الآية العلم يسبق التزكية (التطهير من المفاسد والرذائل والتحلي بالفضائل). فكانت استجابة الله عز وجل على الشكل التالي: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ

International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 3 Issue 11, November – 2019, Pages: 37-53

وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (آل عمران، 164). فالتزكية هنا مقدمة على العلم. ويقول تعالى: ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (المجادلة، 11). ففي هذه الآية الإيمان مقدم على العلم، و كما قال ابن القيم رحمه الله: الإيمان هو الخلق، فمن زاد عليك في الخلق، زاد عليك في الإيمان. (موسوعة النابلسي للعلوم الاسلامية. www.nabulsi.com/blue/ar/te.php?art=1790).

والواقع يقر بهذه التراتبية الدقيقة، فحينما تضيع الأخلاق يصبح العلم لا يجدي، بل ويضر أحياناً. ويرى الكثير من المفكرين أن التربية المعاصرة تعيش أزمة أخلاق تفوق في حدتها أي أزمة، وأن هذه الأزمة تنعكس بوضوح أكثر في الزيادة المطردة لنوازع الشر في الإنسان المتعلم. ولقد قال الشاعر حافظ إبراهيم رحمه الله:

والعلم إن لم تكتنفه شمائل تعليه كان مطية الإخفاق

لا تحسبن العلم ينفع وحده ما لم يتوج ربه بخـــــلاق

ورحم الله شوقي حين قال:

وليس بعامر بنيـــان قوم إذا أخلاقهم كانت خرابــاً

أما لماذا امتلاك العلم والتكنولوجيا؟ فذلك يرجع إلى إن المقدرة على امتلاك العلم والسيطرة عليه، وتوظيفه في تطوير التكنولوجيا وطرق الإنتاج ترتبط بحجم الجهد الإنساني ونوعيته، ودرجة تنظيمه من أجل إيجاد الثروة الحقيقية التي هي أساس التقدم وأداته، وبقدر ما يكون هناك من علم ومن قدرة على تطويعه وتوظيفه في حل مشكلات الإنتاج، وتطوير أساليبه، يحصل هناك تقدم في المجتمع. كذلك إن العلم والتكنولوجيا عنصران يكملان عنصري العمل ورأس المال في أي مجتمع، ويساعدان في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي، وعليه فالمنهاج الذي لا يعتمد على العلم والتكنولوجيا، ولا يساعد على استثمار الموارد المتاحة، يكون منهاجاً ناقصاً، وعاجزاً عن إحداث النمو الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني.

أما لماذا الثقافة؟ فذلك لأن المثقفُ الفلسطينيّ يواجه حالةً من الاغتراب، وعند التمعّن في أسباب هذا الاغتراب يمكن أن نبدأ بموضوع غياب المثقف المشتبك أو العضويّ، المسؤولِ عن تشخيص المرحلة وتحديدِ المعوّقات الفكريّة والبنيويّة، خصوصًا وأنّ الاستعمار يَستهدف ـ ضمن ما يستهدف ـ الثقافةَ العربيّةَ من أجل إحباط فاعليّتها في مواجهته. فالثقافة المعولمة تحاول أن تُحلّ محلَّ الثقافة الوطنيّة ثقافةَ الخضوع والاندماج في سيرورة العولمة، وتحاول أن تُحلَّ محلَّ المثقف العضويّ أو المشتبك، ولأنّ ضياع (أو ضعف) نموذج المثقف المشتبك مع الواقع من أجل تغييره تعد مشكلةٌ حقيقيّةٌ لمستقبل عمليّة إنتاج المعرفة. ففي هذه الحالة يَستدخل المثقفُ الواقعَ كما هو، ويعيد إنتاجَ الخطاب المهزوم، حيث يرى المرحلةَ "أكثرَ تعقيدًا" ممّا يمكن أن يقدّمَه من وعي معرفي ووطنيّ واجتماعيّ ومن تطوير لآليّات المواجهة. ويبقى الوضع الفلسطينيّ متشابكاً.. مرحلة تحرّر وطنيّ لم تنجِز استقلالًا وطنيًّا.. ومرحلة "بناء مؤسّسات الدولة الفلسطينيّة." وهذه الأخيرة شهدتْ تقزّمَ الدولة تعتمد كلّيًّا على التمويل الخارجيّ؛ وحكمٍ مسلوبِ الإرادة والاستقلال والسيادة. (كتاب،2012) .http://al adab.com/article2

أما لماذا انتاج المعرفة؟ فذلك لأن المعرفة قوة، تلعب دورها في تغيير الوعي والممارسة الاجتماعية وتقرير المصير. والمقصود هنا بالمعرفة هو المعرفة العلمية التي يجسدها العلم والتكنولوجيا والثقافة، ويتم إنتاجها في إطار اجتماعي تاريخي معين. فالشعوب العربية والشعب الفلسطيني هي شعوب مستهلكة للمعرفة وغير منتجة لها، وهي تابعة ثقافياً ولم تحقق الاستقلال المعرفي بعد.

المعرفة في مجتمعنا هي معرفة موروثة أو مستوردة مترجمة ويعاد إنتاجها باستمرار، أما المعرفة الجديدة فينزع إلى صدها ومقاومتها. فللأسف أن ما حصل هو اتخاذنا شعار "من تمنطق فقد تزندق" نبراسًا لنا، فرمينا العقل والمنطق جانبًا، واستعنا بالنقل على قضاء أمورنا، واستكان العقل العربي الجمعي لهذا الحال، فأصبح غير قادر على انتاج المعرفة.

إن إنتاج المعرفة، هو إنتاج للعلم والتكنولوجيا والثقافة، ولا يتم هذا الإنتاج إلا في إطار القطيعة مع الموروث المعرفي التقليدي، ولا ينمو إلا في مناخ علمي تسوده حرية الفكر والقول وفي إطار مؤسسي يتألف من الجماعات العلمية التي تشكل بؤراً للإنتاج المعرفي العلمي.

هذا ويعتقد (كارل بوبر) " أن إنتاج المعرفة حلقات متسلسلة تبدأ بالبحث في مشكلة ما، وتنتهي بمواقف مغايرة ومشكلات جديدة وهكذا دواليك ". يرتبط تطور مدارك الفرد العقلية بتطور الواقع العلمي في المحيط، فإن كان متخلفاً تخلفت مداركه، مع عدم إغفال القدرة الذاتية للاكتساب ودور الذكاء في عملية الخلق المعرفي لكنهما يفقدان الفعالية عند ضعف الواقع المعرفي، فالذكاء وحده لا ينتج معرفة وإنما يعدّ آلية مساعدة على إنتاج المعرفة في واقع علمي متطور.

كذلك لماذا التحرر؟ فذلك يرجع إلى أن الحرية والتحرر دائماً وفي كل التجارب الإنسانية والتاريخية، ليست ادعاء يدعى، وإنما هي رؤية وممارسة تتجه دوماً صوب إنسانية الإنسان، وإزالة كل الركام الذي يحول دون ممارسة الإنسان لحريته وإنسانيته.

ولأن الحرية دائماً بحاجة إلى إنسان حر، والإنسان الحر هو الذي يتحرر من رذائل الدنيا والشهوات التي تركسه في الأرض. إضافة إلى ذلك فإن الفلسطيني بحاجة إلى تحرير وطنه من دنس الاحتلال الذي طال، ان الشعب الفلسطيني بحاجة ملحة إلى استعادة كرامته وهيبته من خلال تحرير أرضه واستعادة كافة حقوقه الوطنية، وعليه فإن الخطوة الأولى في مشروع الحرية الحقيقية، هي في أن يتحرر الإنسان من أهوائه وشهواته وحاجاته المذلة. وذلك لأنها بوابة الكثير من ظواهر الاستعباد وحقائق الخنوع. ومن ثم تحرير الوطن واستعادة الحقوق التي سلبها الاحتلال. إن مفهوم التحرر يعني تحرر عقولنا من الحزبية والفردية ونكران الآخر والعادات البالية التي تقيد أفعالنا وسلوكنا تجاه تحرير أوطاننا ومقدساتنا وأسرانا وحقوقنا الوطنية المشروعة والمسلوبة. ومازال مفهوم التحرر والتحرير نسيء فهمه ونخطيء في استخدامه. والحرية في هذا السياق سواء في بعدها النظري أو بعدها التطبيقي، ليست مشروعاً ناجزاً، وإنما هي من المشروعات المفتوحة على كل المبادرات والإبداعات الإنسانية.

أما لماذا التنمية؟ ذلك أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم والمجتمعات، وبذلك فهو محور التنمية وغايتها، وتقوم فلسفة الانتماء الوطني على عملية توسيع خيارات البشر وهذه الخيارات غير محدودة ولكنها تتغير عبر الزمان، وتتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وتتضمن هذه الخيارات مستوى جيداً من الدخل، وزيادة في التعليم والتدريب، وارتفاع توقعات الحياة نتيجة تحسن الرعاية الصحية، والحفاظ على بيئة سليمة صحية، والعيش في جو من الحرية السياسية كي يحافظ فيها الإنسان على حقوقه المشروعة.

فالمدخل الاقتصادي للتنمية فتح المجال للبعد الإنساني، الذي ما يزال يشغل الفكر التنموي، ولم يعد مستوى الإنتاج والاستثمار الرأسمالي معياراً للتنمية، ولكن المعيار هو الاستثمار في البشر من خلال التعليم والتدريب، وتنمية القدرات والمهارات والاتجاهات البناءة، والانتفاع بهذه القدرات المكتسبة في البناء والعطاء في أجواء من الحرية السياسية، واحترام كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة. وبهذا فالتنمية في ظل هذا المفهوم لا تنظر إلى الإنسان على أنه مورد من موارد الإنتاج أو وسيلة للتنمية ينبغي الاهتمام به وتطويره من أجل تحسين المستوى الاقتصادي وزيادة الإنتاج فقط ولكن تنظر إلى الإنسان على أنه وسيلة التنمية وغايتها، فالتنمية بالإنسان وللإنسان . وبذلك لا تهدر حقوقه أو تهمل احتياجاته بحجة تحسين مستوى النمو الاقتصادي أو زيادة الإنتاج(الدحدح،2019) .

إجابة السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث على ما يلي:

إلى أي مدى تتضمن وثيقة إعلان الاستقلال المعلنة في الجزائر بتاريخ: 1988/11/15م مضامين التربية على الهوية الوطنية؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم تحليل مضمون الدوال اللفظية للوثيقة بقراءة كيفية ناقدة استنساخية واستنطاقية معاً، وتم استقراء البنود المرجعية المتعلقة بمضامين التربية على الهوية الوطنية فيها، وهذه البنود هي:

1. لقد صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة،
2. على الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات... من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي،
3. إن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعماً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهما نصوص تراثه الروحي والزمني.
4. واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان.
5. على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمه الرحمة والسلام.
6. من جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.
7. إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا.

8. فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق،
9. تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية،
10. في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية،
11. وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل،
12. في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل
13. وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.
14. إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها،
15. ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة.

وفي ضوء هذه الدوال لنصوص وثيقة الاستقلال لدولة فلسطين المعلنة في الجزائر بتاريخ: 1988/11/15م. قام الأستاذ(2018) بصياغة إطار عام لفلسفة تربوية قائمة على الهوية الوطنية الفلسطينية، ويتكون ملامح هذا الإطار مما يأتي:

- التربية الفلسطينية تربية وطنية تهدف إلى إعداد المواطن الفلسطيني إعداداً يمكنه من تحقيق هويته العربية الفلسطينية ضمن منظور حضاري عربي إسلامي، وعلى منهجية علمية تمكنه من تحقيق ذاته كفرد قادر على المشاركة والإنتاج وحماية دولته المستقلة وسيادة الشعب الفلسطيني على ترابه الوطني.
- التربية الفلسطينية تقوم على نظام تربوي يؤكد على الممارسات الديمقراطية في تشكيل هيئاته المؤسسية وعلاقة أفراده والعاملين به، وفي اتخاذ القرارات وحماية الحقوق للعاملين والطلبة والدفاع عنها من خلال نقابات العاملين ومجالس الطلبة.
- التربية الفلسطينية تلتزم بنظام أخلاقي ينبع من الحضارة العربية الإسلامية ويلتزم بتبادل الخبرات الثقافية والعلمية والحضارية مع الأمة العربية من خلال مؤسساتها التربوية الرسمية، كما يلتزم بالتبادل الثقافي والحضاري مع المجتمع الدولي من خلال تفاعل نشط مع التطورات العلمية ومن خلال العضوية الفعالة في المؤسسات الثقافية والتربوية الدولية التي تشرف عليها هيئة الأمم، كما تلتزم التربية الفلسطينية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- التربية الفلسطينية تتعامل في اختيار مناهجها وتصميم تلك المناهج وتنفيذها على أسس تربوية حديثة تتوخى تلبية احتياجات المتعلم وقدراته واستعداداته مع التأكيد على تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني وأن هذه المناهج تنفذ بشكل يمكن المتعلم من اكتساب المعرفة والمهارات والخبرات على أساس التعلم بالعمل، والتأكيد على أساليب التدريس التي تتيح للمتعلم فرصة التفاعل مع العملية التعليمية التعلمية من منطلق أن المعرفة أو القيم المرغوب بها لا تأتي ولا تكتسب بالتلقين بل هي نتائج مشاهدات عملية وتطبيقية وممارسات ذاتية، وأن العمليات العقلية توظف بالأصل للتعامل مع البيئة بطرق تؤدي وتهدف إلى النمو، وأن التربية تقوم على أساس الإرتباط بالتنمية أي إعداد الكوادر القادرة على المساهمة والإنتاج.
- التربية الفلسطينية تقوم على مفهوم النظام المفتوح لطبيعة المعرفة وطبيعة المتعلم، وطبيعة التعلم وأن هذا النظام يؤكد على حيوية الطاقة وتنوع أشكالها وهدفيتها التي يعبر عنها بالتطور بمعناه الكمي والكيفي .
- أن مفهوم الزمن في العملية التعليمية التعلمية مفهوم ديناميكي غير منفصل عن المتعلم نفسه أو عن السكان والبيئة التي تجري بها عملية التعلم وعليه فإن أي موقف تعليمي لابد أن يصاغ ويعد له بشكل يمكن المتعلم من حل مشاكل الحاضر في ضوء خبرات الماضي ويتوجه نحو بناء الحاضر من أجل مستقبل واعد، على أن يكون التعامل مع الحدث في أي معلومة أو خبرة أو مهارة تعاملاً واعياً للعلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل بشكل جدلي وليس على أساس خطي جامد.

وانطلاقاً من ذلك، فقد استلهم الأغا والأستاذ (2000) فلسفة التربية القائمة على الهوية الوطنية الفلسطينية بأنها: "ذلك الإطار الفكري التربوي لإبن فلسطين، عربي الانتماء، إسلامي الجذور، إنساني التوجه، له خصوصية متميزة، وظروف خاصة، وهو يحترم الإنسان وبناءه الشامل المتكامل باعتباره مخلوق مكرم مستخلف في الأرض، يتطلع إلى الارتباط بنظام عالمي قائم على التوازن والعدل، متفاعل ومشارك إيجابي،

يسعى إلى التفاهم العالمي والتعاون الدولي، يتخذ من العلم أسلوباً لحل مشكلاته، ومن تراثه مدخلاً لتطوير مجتمعه، والحفاظ على كيانه، ويستند إلى الديمقراطية كأسلوب في العمل المنظم، وإلى الوحدة الوطنية لبناء كيانه ونمائه إلى تمامه وكماله، وإلى التربية كأسلوب لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والمرحلية، وإلى منظومة القيم لاستمراره والحفاظ على إنجازاته وإلى التحرر كهدف أسمى لاستقلال دولته".

إجابة السؤال الرابع:

ينص السؤال الرابع على ما يلي:

إلى أي مدى تعبر وثيقة القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003م عن مضامين التربية على الهوية الوطنية؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم تحليل مضمون الدوال اللفظية للوثيقة بقراءة كيفية ناقدة استنساخياً واستكشافياً، وتم استقراء المواد المرجعية المتعلقة بمضامين التربية على الهوية الوطنية فيها، وهذه المواد هي:

المادة 1: فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية والوحدة العربية هدف يعمل الشعب الفلسطيني من أجل تحقيقه.

المادة 2: الشعب مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على اساس مبدا الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الاساسي.

المادة 3: القدس عاصمة فلسطين.

المادة 4: الاسلام هو الدين الرسمي في فلسطين ولسائر الديانات السماوية احترامها وقدسيتها. ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيس للتشريع. واللغة العربية هي اللغة الرسمية.

المادة 5: نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخابا مباشرا من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة امام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني.

المادة 6: مبدا سيادة القانون اساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والاجهزة والهيئات والمؤسسات والاشخاص.

المادة 9: الفلسطينيون امام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق او الجنس او اللون او الدين او الراي السياسي او الاعاقة.

المادة 10: حقوق الانسان وحرياته الاساسية ملزمة وواجبة الاحترام. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون ابطاء على الانضمام الى الاعلانات والمواثيق الاقليمية والدولية التي تحمى حقوق الانسان.

المادة 18: حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة شريطة عدم الاخلال بالنظام العام او الآداب العامة.

المادة 19: لا مساس بحرية الراي، ولكل انسان الحق في التعبير عن رايه ونشره بالقول او الكتابة او غير ذلك من وسائل التعبير او الفن مع مراعاة احكام القانون.

المادة 24: التعليم حق لكل مواطن، والزامي حتى نهاية المرحلة الاساسية على الاقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة. تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحله ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه. يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والابداع الادبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها واعانتها. تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها.

المادة 33: البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الانسان والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من اجل اجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية.

في ضوء هذه المواد أمكن استلهام أهم ملامح السياسة التربوية الفلسطينية القائمة على تكريس الهوية الوطنية، والتعبير عنها بالمرتكزات الفكرية والوطنية التالية:

- تعزيز الإيمان والانتماء لفلسطين، واحترام الكون والإنسان والنظرة الإنسانية إلى الحق والخير.

- تعزيز الثقافة الإسلامية، واحترام الآخرين في ظل ثقافتنا وحضارتنا.
- الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وهو يعمل في سبيل وحدتها، وحريتها، وتطورها، ورفاهيتها، كما أنه ينتمي إلى العالم الإسلامي، ويتفاعل مع قضاياه بشكل إيجابي ومثمر وهو أيضاً يرتبط بالعالم ويتفاعل مع القضايا التي تهم الشعوب كافة.
- فلسطين لها خصوصية حضارية، ودينية، وثقافية، وجغرافية، وهي موطن التفاعل الحضاري، والانفتاح الفكري، ومهد الرسالات السماوية الثلاث.
- فلسطين وطن الفلسطينيين والشعب الفلسطيني وحدة واحدة.
- فلسطين دولة ديمقراطية.
- فلسطين دولة محبة للسلام العادل، وهي تعمل على إيجاد التفاهم، والتعاون الدوليين القائمين على العدل، والمساواة، والحرية، والكرامة، وحقوق الإنسان.
- الإيمان بالقيم والمبادئ الإنسانية التي تحترم الإنسان، وتعزز مكانة العقل، وتحض على العلم والعمل، والأخلاق والمثل العليا.
- التكامل بين المقومات الشخصية الفلسطينية والعربية والإسلامية والإنسانية.
- توحيد جوانب الإنسان الفلسطيني المتكاملة: فكرياً، واجتماعياً، وجسدياً، وروحياً، وعاطفياً، ليكون مواطناً مسؤولاً وقادراً على المشاركة في حل مشكلات مجتمعه، والعالم عامة.
- الإنسان الفلسطيني هو الثروة الأساسية للمجتمع الفلسطيني، وهو صمام الأمان في المحافظة عليه، وتحقيق تقدمه بوصفه أداة التنمية فيه، وهدفها في آن واحد.
- أهمية التربية في القيام بدور مهم في تطوير المجتمع اقتصادياً، واجتماعياً في إطار الوطن العربي المتكامل خاصة والعالم عامة.
- المشاركة في بناء الحضارة الإنسانية والمساهمة في تطويرها.

إجابة السؤال الخامس:

ينص السؤال الخامس على ما يلي:

إلى أي مدى تتبنى خطة المنهاج الفلسطيني الأول مضامين التربية على الهوية الوطنية؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم تحليل مضمون خطة المنهاج الفلسطيني الأول بقراءة كيفية ناقدة استكشافية، وتم استنباط مضامين التربية على الهوية الوطنية فيها، وهذه المضامين هي:

مع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، تعالت الأصوات في مجتمعنا الفلسطيني حول ضرورة تغيير المناهج المطبقة في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث أكد جميع التربويين ومتخذي القرار بأنه لابد من توفير منهاج ذو طابع فلسطيني بين أيدي الطلبة الفلسطينيين. وتذكر وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (1998) أن الأسس العامة للمنهاج الفلسطيني لابد أن تستقي جذورها من الفلسفة العامة للمجتمع العربي الفلسطيني، وتستمد مبادئها من تراثه، ودينه، وقيمه، وعاداته وتقاليده، ووثيقة استقلال دولة فلسطين لعام (1988)، وكذلك من طموح الشعب الفلسطيني تجاه المستقبل، ودور التربية في المحافظة على هذا المجتمع، واستمراره من جهة، وتحقيق ازدهاره وتقدمه ورفاهيته من جهة أخرى.

وبالتالي فإن أبرز معالم وجود خطة للمناهج الفلسطينية يعود إلى حرمان الشعب العربي الفلسطيني من تقرير مصيره التربوي، فقد كان التعليم والإشراف عليه حتى قدوم السلطة الفلسطينية، مسؤولية دول صممت مناهجها لخدمة مجتمعاتها في ضوء فلسفتها التربوية الخاصة، وحيث أن المناهج المعمول به حالياً لا تتناسب مع البيئة الفلسطينية، وجب على الشعب الفلسطيني، أن يضع منهاجاً خاصاً به يلبي احتياجاته المختلفة.

إن أهم جانب إيجابي لخطة المنهاج الفلسطيني هو التركيز على الإنسان الفلسطيني، ونقله من التبعية والتشتت إلى الريادة والإنتاجية، وإعادة التكوين الوطني، وقد ركزت خطة المنهاج على أربعة أبعاد رئيسة هي: البعد الوطني، والبعد الديني، والبعد القومي، والبعد الدولي،

أما البعد الوطني: فركز على الهوية الفلسطينية بأبعادها التراثية، والتاريخية، والسياسية، والاجتماعية، حيث أعطى هذا البعد أهمية كبيرة للحقيقة القائمة والثابتة، والتي ساهمت في الحفاظ على هوية الشعب الفلسطيني في فترة الصراع من أجل البقاء، على أنه شعب ينتمي إلى بقعة من الأرض – فلسطين – لها خصوصية حضارية ثقافية وجغرافية، ويستمد منها تميزاً هاماً. فلسطين في الموقع والخصائص الجغرافية تكاد تكون قارة، وبالتالي فإن كل جزء منها يعكس تاريخ وخصائص هامة. وعلى هذه الأرض التي تربط قارات مختلفة – أفريقيا، وآسيا، وأوروبا – طور الشعب الفلسطيني ثقافته ونمط حياته الذي مكنه من التفاعل الخلاق مع حضارات وثقافات العالم القديمة والحديثة. وكان لالتقاء الرسالات السماوية الثلاث في فلسطين، وما أنتجت من قيم وتراث وأنماط معيشية وعمرانية متنوعة، الأثر البارز في تشكيل الأبعاد الإنسانية المتميزة للشعب الفلسطيني. إن معرفة هذا البعد للهوية الوطنية يشكل مرتكزاً أساسياً يعزز التعددية والتنوع في أنماط الحياة، ويعكس القدرة الفلسطينية على إمكانية التعايش المتبادل، ولكن مع رسوخ و صلابة وثبات الانتماء ومعرفة الذات.

وأما البعدين الديني والقومي: فقد ركزا على ارتباط فلسطين وشعبها بالعالمين الإسلامي والعربي ارتباطاً وثيقاً غير قابل للتجزئة، حيث تتميز الهوية الوطنية الفلسطينية بثبات جذورها في أرض فلسطين، وهي تزداد تنوعاً وعمقاً بتفاعلها الثقافي والحضاري مع ما ينمو ويتطور في البيئة الجغرافية المحيطة بها، والتي تشكل عنصراً هاماً في إثرائها، فكما تلاقت الديانات السماوية الثلاث في فلسطين، انتشرت وتفاعلت ثقافات وحضارات متعددة على أرض فلسطين. ومن أهم هذه الثقافات التي وجدت مناخاً ومرتعاً طيباً تلك الثقافة العربية / الإسلامية التي انتشرت في القرن السابع الميلادي، وأصبحت أساساً صلباً ثابتاً يعزز ويطور الانتماء العربي الإسلامي ويشكل الجزء الأساسي من جذور الهوية الفلسطينية، وبذلك انضم الشعب الفلسطيني إلى حظيرة قومية حضارية واسعة. وبتأكيدها على أن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية، وأن فلسطين جزء من الوطن العربي، عبر الميثاق الوطني الفلسطيني وإعلان الاستقلال الفلسطيني عن إدراك الشعب الفلسطيني لانتمائه القومي، وانتماء فلسطين كذلك إلى وطن واسع. وقد ساعد هذا الانتماء والبعد القومي في المحافظة على الوجود الفلسطيني خلال صراعاته التاريخية، كما ساعد على حماية الثقافة الفلسطينية العربية.

وتناول البعد الرابع: ارتباط فلسطين بالدول والشعوب والثقافات العالمية الأخرى، ذلك لأن العالم أصبح الآن قرية صغيرة، ولا يمكن فصل الذات عن غيرها، وتترجم هذه الأبعاد بالتركيز على: التاريخ والقيم والتراث الفلسطيني في البعد الوطني، والاهتمام بالتربية الإسلامية، واللغة العربية، والتاريخ، والأدب، والتراث العربي والإسلامي في البعدين القومي والديني، والتطرق للحضارات واللغات الأجنبية في البعد الدولي. ذلك إن تفاعل فلسطين وشعبها مع بقية أجزاء العالم تفاعل قديم. فأهمية فلسطين للعالم حفزت الكثير من الشعوب، ولأكثر من دافع، على المجيء والتفاعل مع الأرض والشعب، وعبر القرون المتوسطة والحديثة، أتى الأوروبيون إلى فلسطين وتركوا بصماتهم وأدواتهم وآثارهم، كما جاءها قادمون آخرون من أسيا وأفريقيا. وهذا التفاعل، بغض النظر عن دوافعه وحوافزه وبواعثه، ازداد في العصور الحديثة، إذ جاءت هجرات أوروبية ذات دوافع مختلفة منها ما كان دافعه ديني، أو عسكري، أو علمي أو تجاري، فأصبح العالم الآخر مألوفاً للشعب الفلسطيني الذي تعلم بعض لغاته، وألف عاداته وتقاليده، وساهم الاكتشاف الغربي لفلسطين في العصور الحديثة إلى اكتشاف الفلسطينيين ذلك العالم، إذ تمكنت شرائح من المجتمع الفلسطيني من الهجرة إلى ذلك العالم، حيث توجهت أعداد منهم إلى الأمريكتين وحققت ذاتها وأنشأت جاليات تفاعلت مع المواطنين، كما ذهب آخرون لتحصيل العلم والمعرفة مما زاد في اتساع دائرة المعرفة بعلم الآخر. وتضخم هذا التوجه نتيجة لما حدث لفلسطين من نكبات تعرض خلالها الشعب الفلسطيني إلى محاولات حادة للتغييب وطمس الهوية والتراث الوطني، أدت إلى الهجرات القسرية لشعب فلسطين إلى الأوطان العربية والعوالم الأخرى في الأمريكيتين وأوروبا، واستراليا وغيرها من البلدان، وقد أسهمت هذه الحقيقة الموضوعية، في إيجاد بعد دولي للشعب الفلسطيني: فهو يتأثر كثيراً في حياته – سلباً أو إيجاباً – بما يحدث خارج فلسطين ويتفاعل في آن واحد مع العوالم المختلفة ويترك آثاره عليها: اقتصادياً وسياسياً ومعرفياً.

الاستنتاجات والتوصيات:

مما سبق يتضح أن السياسة التعليمية الفلسطينية بكل وثائقها مشبعة بقضايا ومؤشرات الانتماء والهوية الوطنية الشاملة، ولما كان لابد للمنظومة التربوية الفلسطينية أن تستجيب إلى تطلع المجتمع وتساهم في إحداث نقلة نوعية في واقعه ورؤاه ومعارفه وثقافته دون أن تفقد مزاياها وارتباطها بأصولها الحضارية العربية وهويتها الوطنية. فإنه يقع على عاتق السياسة التعليمية والعملية التعليمية برمتها القيام بالمهام التالية:

المهمة الأولى: تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة اللحمة:

إن الشعب الفلسطيني، وبالتحديد المتواجد حالياً في الضفة والقطاع، يسعى إلى المصالحة وإعادة اللحمة على ترابه الوطني، إن ما يعنيه ذلك للسياسة التعليمية أن عليها أن تسهم في تحقيق أكبر قدر من الاندماج الوطني. ويتطلب ذلك دمج الثقافات الفلسطينية المختلفة التي ترعرعت في عهد الانقسام والتجزئة الفلسطينية، وصهرها في بوتقة ثقافة فلسطينية موحدة تساعد على تكوين المجتمع الموحد. لذا تقع على العملية التربوية أيضاً عبر تطوير مناهجها، مسؤولية ضخمة في مواجهة الانقسام وتجاوزه لإنجاح عملية الاندماج الوطني والوحدة الوطنية.

المهمة الثانية: ترسيخ منظومة القيم الأخلاقية والوطنية:

إن السلطة الوطنية، عبر مؤسساتها وممارساتها، تسعى من خلال مصالحة الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام على ترابه الوطني إلى بناء الدولة الفلسطينية المستقلة واستكمال مشروع السيادة الفلسطينية على أرض فلسطين. وهذا يعني تربوياً أن مسؤولية تهيئة وتأهيل الكوادر البشرية والتي تحمل قيماً إيجابية، مثل تحمل المسؤولية، الأخلاق المهنية، الالتزام، الانضباط، احترام الغير، التعامل المهني، الإنتاج، الإبداع، الشرف، الأمانة، الشجاعة، المواطنة المسؤولة،... الخ. تقع على عاتق السياسة التعليمية والعملية التربوية، ولا أن تنعكس في المنهاج الفلسطيني المطور.

المهمة الثالثة: العصرنة:

وهذا يعني أن السياسة التعليمية الفلسطينية يجب أن تمكن الشعب الفلسطيني من استعادة نسيجه المجتمعي فيزداد تماسكه وترابطه ويصبح حديثاً مواكباً لتطور العصر فيساهم في تدريب نشء جديد يستطيع التعامل مع الشعوب المتقدمة الأخرى على درجة من التكافؤ والمساواة. وهذا لا يتحقق دون تبني منهجاً متقدماً قياساً مع ما هو متداول حالياً. وعليه فإن هذا المجتمع يجب أن يتحول إلى مجتمع تكنولوجي مبدع في الإنتاج التقني الحديث، الذي يميز المجتمعات الأخرى التي تغلبت على التخلف. إي ضرورة "عصرنة" أو تحديث المجتمع الفلسطيني، بحيث لا يقتصر على التمكن التكنولوجي يهتدي بالعلم وحسب، بل يمتد إلى نظم المعلومات، والإدارة الحديثة، والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والطبقات... الخ.

المهمة الرابعة: محاربة الأمراض الاجتماعية:

وهذا يعني أن السياسة التعليمية الفلسطينية يجب أن تقوم بحل مشكلات المجتمع وقضاياه التي تكاد تستفحل كالهجرة والبطالة وحالة الفقر والحزبية والتفكك الأسري، من خلال تقديم خطاب تربوي يدعو إلى قبول الاخر واحترامه وتعزيز الشراكة المجتمعية وترسيخ مفهوم المواطنة، الأمر الذي يضع كافة أبناء المجتمع فى إطار المسؤولية المجتمعية واللاتزام بالحقوق والواجبات,مع مراعاة الانفتاح على الاخر بعيداعن التقوقع والشرذمةوالانغلاق بما يساهم فى احداث تنمية مستدامة .

المراجع:

- القرآن الكريم.
- الأستاذ، سلام (2017). **قراءة في رؤية وثيقة تطوير المناهج الفلسطينية ورسالتها**. ورشة عمل حول وثيقة الاطار المرجعي للمناهج الفلسطينية، جامعة الأقصى، كلية التربية، قسم المناهج والتدريس، 2017/10/30.
- الأستاذ، محمود (2017). **إطار عام لفلسفة تربوية قائمة على الهوية الوطنية الفلسطينية**. ورشة عمل حول فلسفة المناهج الفلسطينية. كلية التربية، الجامعة الاسلامية.

- الأستاذ، محمود (2017). **في محراب وثيقة تطوير المناهج الفلسطينية: تراتيل في مواجهة استلاب القيم**. ورشة عمل حول وثيقة الاطار المرجعي للمناهج الفلسطينية، جامعة الأقصى، كلية التربية، قسم المناهج والتدريس، 2017/10/30.
- الأستاذ، محمود (2019). **سؤال الهوية في مناهج العلوم الفلسطينية** ، بحث مقدم إلى مؤتمر **المناهج الفلسطينية الجديدة: تحديات وتطلعات**، المنعقد في جامعة الأقصى / كلية التربية، في أبريل2019، غزة – فلسطين.
- الأستاذ، محمود واللولو، فدوى (2017). **خطاب القيم في مناهج العلوم الفلسطينية الجديدة: دراسة في نسق القيم العلمية**، بحث مقدم إلى مؤتمر القيم في المجتمع الفلسطيني: واقع وتحديات، المنعقد في جامعة فلسطين / كلية التربية، في 30 سبتمبر 2017، غزة – فلسطين.
- الأستاذ، محمود ومطر، ماجد (2015). **أساسيات المناهج**. غزة: مطبعة المقداد.
- اسكندر، ساجد (2016). الاغتراب وعلاقته بالهوية الوطنية لدى طلبة الجامعة، **مجلة كلية التربية**، العدد (2)، ص (465 – 518)، جامعة المستنصرية، العراق.
- أندراوس، أمال (2000).**السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق** . رسالة دكتوراه منشورة، قسم أصول التربية، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية،
- بغدادي منار(2005). **صنع السياسة التعليمية، دراسة مقارنة بين مصر وانجلترا والصين.** رسالة دكتوراه منشورة. معهد الدراسات والبحوث التربوية جامعة القاهرة.
- جاد الكريم، علاء(2013). **اتجاهات السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الثانوي بمصر في الفترة من 1990 -2010 ، دراسة تحليلية**، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- **جمعة، جيهان**(2009). **دراسة تقويمية للسياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي منذ عام** 1981. رسالة ماجيستير، كلية التربية، جامعة حلوان.
- حماد، صلاح (د.ت). التربية والهوية الوطنية (تصور لدور التربية كوسيلة للدفاع او الحرب لاسترداد الاراضي المغتصبة).
- خطيب، اسامة (2012). **مناهج الانسانيات والعلوم الاجتماعية في مدارس قرية برطعة (المشطورة): تحولات الهوية الوطنية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – الدراسات العليا، جامعة بيرزيت.
- الربعاني، احمد (2017). اتجاهات طلبة التعليم ما بعد الاساسي بسلطنة عمان نحو الهوية الوطنية، **مجلة الدراسات التربوية والنفسية**، المجلد (11)، العدد (1)، ص (1-16)، جامعة السلطان قابوس.
- رضا عبد الستار، فاتن (2010). **دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعي منذ تسعينات القرن العشرين وحتى الأن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة**. القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.
- ريشا، ليليان (2014). **الهويّة الوطنيّة من خلال السّياسة التّربويّة في مناهج التّعليم العامّ في لبنان**. رسالة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، الجامعة اللّبنانيّة.
- زعموش، نادية (2011). برنامج رياض الاطفال وبناء ملامح الهوية الوطنية، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد (2)، ص (146-166).
- الزين، سمير (2017). **نقد الهوية الوطنية الفلسطينية وحساسية التضحية**، https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/4/10.
- السعيد، محمد (2012). **تطور السياسات التعليمية في مصر خلال الفترة من 1952 إلى2010 ، وانعكاسها على الإصلاح التعليمي** . رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (1988م). **وثيقة إعلان الاستقلال المعلنة في الجزائر**. مركز المعلومات الفلسطيني.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2003م). القانون الأساسي الفلسطيني المعدل. رام الله: فلسطين.
- شاهين، نجلاء (2012). **تداعيات المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي**. رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها.

- شعلان عبد الفتاح (2010). **السياسة التعليمية في مصر وانعكاساتها على تحقيق الجودة الشاملة في إدارة المدرسة الثانوية العامة** . رسالة دكتوراه بقسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- عسقول ، محمد عبد الفتاح (2004). **أسس بناء المنهاج الفلسطيني الأول. دراسة تحليلية ، مؤتمر التربية في فلسطين وتغيرات العصر** ، كلية التربية ، الجامعة الإسلامية .
- عطا الله، معتز و مقار، فريدة (2014). **القومية والتجانس في المناهج الدراسية المعاصرة**، وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ' ص (4-25)، مؤسسة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.
- عفيفي، عزة (2001). **دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية. دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة**. رسالة دكتوراه غير منشورة . جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية.
- فورة، ناهض (2017). **مهمات المناهج الفلسطينية في ضوء الاطار المرجعي للمناهج الفلسطينية**. ورشة عمل حول وثيقة الاطار المرجعي للمناهج الفلسطينية، جامعة الأقصى، كلية التربية، قسم المناهج والتدريس، 2017/10/30.
- كتاب، إلين (2012). إنتاج المعرفة التحرّريّة في سياق استعماريّ (ملفّ 2). مجلة الآداب. http://al adab.com/article2.
- مداد، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (2017). **الهوية الوطنية: قراءات ومراجعات في ضوء الازمة السورية.**
- المصري، رفيق (2016). تأثير وسائل الاعلام الرسمية على تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية، **رسالة ماجيستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.
- موسوعة النابلسي للعلوم الاسلامية. (www.nabulsi.com/blue/ar/te.php?art=1790.
- نصر، أماني (2001). **جماعات المصالح والسياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة، دراسة مقارنة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية،
- وزارة التربية والتعليم العالي (1998م). **خطة المنهاج الفلسطيني الأول**. مركز المناهج. رام الله: فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي (2017). **وثيقة الإطار المرجعي للمناهج الفلسطينية**. رام الله: فلسطين.

References

- Alsoudi, K. (2017). Features of the Jordanian Cultural Identity in the Islamic Education Books for the Two Phases of Primary and Secondary Education in Jordan. World Journal of Education, Vol. 7, No. 2, Jordan.
- Foster, Z. (2007). The Emergence of a Palestinian National Identity: A Theory-Driven Approach. Michigan Journal of History. Vol. (4), No. (2), P. (1-22),
- Hung, C, (2014). Teachers' Perceptions of National Identity in the English and Taiwanese Citizenship Curricula: civic or ethnic nationalism?. Research in Comparative and International Education, Vol. (9), No. (1), University of Cambridge, Britain.
- Iskandar, S. (2016). Expatriate and its relation to the national identity of university students. Journal of Faculty of Education. No. (2), P. (518 – 465), Almustansria University, Iraq.
- Makkawi, I. (2004). National Identity Development among Palestinian Student Activists in the Israeli Universities. ***International Journal of Educational Policy, Research, & Practice***, *Vol. (5), No. (2),* Birzeit University, Palestine.
- Osler, A (2011). Teacher interpretations of citizenship education: national identity, cosmopolitan ideals, and political realities. ***Journal of Curriculum Studies***, Vol. (43), No. (1), University of Leeds, Britain.
- Subheyyin, E, Mawajdeh, B, Talhouni,M & Rfou, M. (2017). The Status of National Values in the Books of Social Studies for the Grades of the Upper Primary Stage in Jordan. ***Journal of Education and Practice.*** Vol.8, No.13, Jordan.
- Wang, D. (2016). Learning or becoming: Ideology and national identity in textbooks for international learners of Chinese. No. (3) ***Cogent Education.*** China.